

قال القول استنوفي مفعوليه موقدر مضاف اليه ولا تخمين نقل
الذي يخلو اي وقد نزلت الخ كون البيت منه مبني على ان
معي متعلق بتلك وهو الظاهر اما عيانه مفعول ثان لتظن
اي فلا تظن عزم كما يماضي وليس منه مفعول كما لا تظن
عزم واقفا معي موهوم خلاف المراد والتام كسوزة كما في المقتدر
ولعله من يدعي للذوق المعلوم من نزلت والمحب الملمح بوزن
اسم المفعول وبها كما في التقدير وتظن مفعول بانها لا يكون
الاول تقول محلا ومعني اي عند الجمود وقيل على فظا وتظن
الخلاف كما في مذهب التقدير في الالف والتلفيق في بيان فم على الاول
دون الثاني هو ان اوله الخ في الحكاية مع استيفاء الشروط الا ان
لكل اذ احكي به كان بمعنى التلفظ كما في الورد في مفسر عمارة
به السير في قلت بالخطاب والكوفون فلما بالام كما في التوضيح
مستفهما به اي عن الفعل او عن عزم مما يتعلق به كما في الروايات
وزن وان اقتضى كلام بعضهم كالمصوح استمر اذ يكون الاتهام
عن الفعل والثاني عزم تقول البيت فان الاتهام عن سب القول لا
عن القول وخومتي تقول القلص الروايات البيت فان متى ظن ليديف
بنا الخطاب اي لا يفيد الافراد والتذكير طامبي اي
ممول المراد به ما بهم المفعولين معا خوارزمية اي تقول ومول
المول خوارزمية تقول زيد اضاربا والممول غير المفعول كالماء
خوارزمية تقول زيد اننا فادهم وان ببعض ذي اي مفعولا
او مجتمعا مع احد احوبي او معهما فان فصل بملها كالقصد بضمها
على ما يشهدهم قال لان الاعراض فيهم الجوز اليه اليه الجوز
قال ليس والا فربما اعترض عن الفصل كلها

قال

قال ويبيح له النهي عن تتبع الرخص في السمر عيانا وعلى هذا يزيد
ان نقل وان بعضه في حسولاته لم يزد باذنه على ما قبله عزم تقول
اي م استغفارا مية حنفت الفقه كقول الخار عليها واظن بضم
العين وفتحها يدا علم قول القاموس طعن بالدمج كمنه ونهم
طعنا من به وحمه وخبروا هقيل والطعن في السنت من باب منع
واذا الاو بالظرف ليقل والثانية ظرف للم طعن والمعني باي مح
احمل السلاح اذ الم اقال عند ذكر الخيل القلص مع قلوبه الناقه
السنابه الرواسم جمع واسمه من الريم وهو التآخير في الارض
لسنة الوطي كذا في القاموس ابو عبد الله في هذا مع
العقد بالظرف الزاوي ومثال العقد بالظرف المكاني عند تقول
زيد اجلسا سكر وعهد سكر لهم الامراء اعجم كما في
القاموس وفي سكر هذه المعني هو الاجتماع وانت تقول
زيد منطلقا غايتعين فيه الرفوة اجرا الضمير عند افاض
فاعرفا عند في يفسر المذكر جاز العا لثقا لثوق في الشرط
كن اي التوضيح ولت علم في التفسير الخ بما نقله عن الموضح
في الجوزي من ان الحكم انما هو المذكور واما الضمير فلا على الالف
الاسم المستقل عنه فاصنة والعرف فيما بعده له هذا الظاهر
وهو لم يتصل بالاستفهام باللام لا كما تبعه من الظن
انه يكون ماضيا وعليه في شرط في الاستفهام ان لا يكون بهل
لانها تخصص المضارع بالاستقبال والفي عليه الاكراه عدم اشتراط
المضارع فالاستفهام على اطلاقه والمنه انما عليه الاكراه موقول
فمعي تقول الدار في حقا يتصبب الدار عيانه المفعول الاول
وتجفنا في موضع الثاني فقد علم تقول مع استفهاله لان متى ظن

لانه